اقتصاد

طاقم رقابي مؤهل ونزيه والضرب بيد من حديد في الأسواق

الحلقي يطلب من المواطنين مقاطعة المحال التجارية المخالفة والإعلان عنها

الحكومة وزعت ١٨ مليون سلة غذائية في كل المناطق المحاصرة من الإرهابيين

الوطن

بحث مجلس الوزراء أمس العديد من القضايا الخدمية والاقتصادية وخاصة واقع الأسعار في الأسواق وآليات ضبطها والإجراءات التي يتخذها مصرف سورية المركزي لتعزيز استقرار سعر صرف الليرة السورية.

كما بحث في جلسته الأسبوعية واقع أداء بعض القطاعات الحكومية واتخذ العديد من القرارات والمقترحات التي تُفعل العمل الحكومي وتنشط أداء العديد من القطاعات الخدمية والتموينية.

من جانبه أكد رئيس المجلس وائل الحلقي أهمية تأمين وتوفير مستلزمات تنمية قطاع الدواجن وإيجاد خطط مرحلية وإستراتيجية لدعمه باعتباره صناعة وطنية مهمة تدعم الاقتصاد الوطني بهدف توفير مادتي الفروج والبيض للمواطن بأسعار مقبولة.

وعن واقع الأسعار في الأسواق طلب الحلقي من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بذل المزيد من الجهود لمتابعة ضبط السوق ولجم الأسعار وكبح جماح ضعاف النفوس المتلاعبين بقوت الشعب وتفعيل أداء أجهزة الرقابة التموينية وانتقاء طاقم رقابي يتمتع بالكفاءة والنزاهة، وبالضرب بيد من حديد على كل من يتلاعب بقوت الشعب، منوهاً بأهمية زيادة المعروضات من المواد التموينية وغيرها في مؤسسات التدخل الإيجابي ولا سيما المواد الأساسية: السكر والأرز والزيوت والسمون والمعلبات ومشاركة المجتمع المحلي لضبط الأسعار من خلال الإعلان عن المحال التجارية المخالفة للسعر والمواصفة وأيضاً مقاطعتها.

كما أشار الحلقي إلى استمرار الحكومة متمثلة باللجنة العليا للإغاثة بإدخال المساعدات الإنسانية إلى ٦ مناطق محاصرة من المجموعات الإرهابية المسلحة، إضافة إلى دير الزور انطلاقاً من مسؤولياتها تجاه شعبها وعلى كامل الجغرافية السورية، حيث وزعت الحكومة السورية أكثر من ١٨ مليون سلة غذائية أدخلت إلى كل المناطق المحاصرة من الإرهابيين. وثمّن الدكتور الحلقي جهود وزارة النفط لإصلاح خط نقل الغاز العربي ما يؤدي إلى توفير الغاز للمنطقة الجنوبية وتحسين قدرة القطاع الكهربائي.

وفي إطار متابعته اليومية للعديد من القضايا الخدمية والاقتصادية وما يطرح في وسائل الإعلام المختلفة وخاصة الإعلام الاستقصائي، وجه الدكتور الحلقي وزارة الموارد المائية لاستكمال استعداداتها لتوفير مياه الشرب خلال فصل الصيف القادم والاهتمام بمصادر المياه والسدود وعدم هدر المياه بالتعاون مع الإخوة المواطنين للمحافظة على مواردنا المائية وترشيد استثمارها وأهمية وجود خطط وبرامج لدى الوزارة لتأمين مصادر مياه لبعض التجمعات السكانية التي تعاني شح المياه من خلال حفر آبار إضافية وتوفير الصهاريج ومنع ظاهرة التعديات على شبكات المياه وتطوير أنظمة الاستثمار في مؤسسات المياه بما يلبي حاجة المواطنين منها للحد من جشع بائعي المياه بالصهاريج الخاصة وعدم ابتزازهم للإخوة المواطنين.

وثمن الدكتور الحلقي الجهود الكبيرة التي تقوم بها وزارة الموارد المائية في إطار تأمين مصادر جديدة لمياه الشرب. كما أشار الدكتور الحلقي إلى اهتمام الحكومة بواقع الحرفيين كونهم يشكلون رافعة حقيقية للصناعة الوطنية وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى أن القطاع الحرفي يوفر فرص عمل كبيرة ويحقق تنمية مستقرة وشاملة في المحافظات السورية كافة.

> استكمال استعدادات «المائية» لتوفير مياه الشرب خلال فصل الصيف القادم والحد من جشع بائعي المياه بالصهاريج الخاصة

ووجه وزارات الإدارة المحلية والاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة والسياحة بالتنسيق مع اتحاد غرف الصناعة والحرفيين بتوفير مستلزمات الإنتاج لهذه الشريحة المهمة من أبناء وطننا.

كما طلب الحلقي استهداف بعض القطاعات للانطلاق بالقروض التشغيلية كالبيوت البلاستيكية بالساحل وتربية الأبقار والصناعات النسيجية والحرفية وغيرها.

وأشار إلى ضرورة الاهتمام بالصناعات الدوائية وتوفير الأصناف كافة وصولاً إلى تحقيق الأمن الدوائي.

وأشار إلى بالتداعيات السلبية للحرب الإرهابية على قطاع الدواجن وضرورة اتخاذ إجراءات آنية وإستراتيجية لإعادة الألق لهذا القطاع الحيوي والتنموي.

بعد ذلك ثمّن الدكتور الحلقي الانتصارات التي يحققها جيشنا الباسل على الجبهات كافة وتحريره المحطة الحرارية بحلب من براثن الإرهاب، مؤكداً أن هذه المحطة تعتبر أحد شرايين التنمية الحيوية لسورية وحلب خاصة حيث يعول عليها الكثير في توفير الطاقة الكهربائية لأبناء محافظة حلب ثم تخلصهم من ابتزاز مشغلي الأمبيرات، إضافة إلى توفيرها الطاقة الكهربائية لمدينة الشيخ نجار الصناعية ودعم عملية التنمية والإنتاج. وأشار إلى الجهود التي تبذلها الحكومة متمثلة بوزارة الكهرباء لإعادة تأهيل هذه المحطة ووضعها في الخدمة قريباً، وخاصة مع وجود تدمير ممنهج لهذه المحطة.

وبحث مجلس الوزراء مشروع قانون تعديل المادة /٤/ من المرسوم التشريعي رقم ١٢ لعام ٢٠١٤ الناظم لمعقبي المعاملات وكتاب العرائض، واتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره. كما بحث مشروع مرسوم إنشاء مستودع لحفظ الأمانات والمواد الجرمية وأضابير الدعاوى والسجلات والأوراق والمعاملات المتعلقة بها، وذلك في مركز كل محافظة أو منطقة وفي مركز كل ناحية فيها محكمة صلح، واتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

ووافق مجلس الوزراء على كتاب وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي حول تخصيص المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية (فرع السويداء) بمساحة ٨٥ دونماً من العقار رقم ٣٤٠ من منطقة دوما (١/٤٤) العقارية في محافظة السويداء لاستثمار مادة الطف البركاني والصناعي. واطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الأشغال العامة والصعوبات التي تواجهها والرؤى المقترحة لإعادة هيكلة هذا القطاع ومقترحات المعالجة، بهدف تطوير واقع أداء هذه الشركات وجعلها الذراع الإنشائية القوية للحكومة في مرحلة البناء والإعمار. كما اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة التنمية الإدارية حول آلية استثمار العمالة المعطلة لدى وزارات النقل – الصناعة – الأشغال العامة.

«التشاركية» في عيون خبراء جمعية العلوم الاقتصادية

سكر: تخفف العبء على الموازنة العامة بعد تدني مواردها

الحمش: ليست ضرورة ولا خياراً وإنما وسيلة لهيمنة رأس المال

علي محمود سليمان

تضاربت الآراء والتحليلات بين الاقتصاديين حول قانون التشاركية رقم ٥ وذلك خلال الحلقة النقاشية في جمعية العلوم الاقتصادية يوم أمس تحت عنوان «التشاركية ضرورة أم خيار».

وقدم الدكتور نبيل سكر ورقة العمل حول قانون التشاركية معتبراً أن التشاركية موجودة في البلد منذ ٣٠ عاماً من خلال مشاريع نفذت في السابق ضمن قطاعات السياحة والنفط والنقل والمرافئ، ولذلك كان لا بد من تنظيم العلاقة بين القطاع العام والخاص من خلال إيجاد تشريعات تنظم هذه العلاقة، وخاصة أن الحديث الآن يدور عن التشاركية في مشاريع البنى التحتية، والمعروف بأنها مشاريع غير هادفة للربح وإنما لتقديم خدمات، وهي تتطلب رأس مال كبير ومدداً زمنية طويلة للتنفيذ.

واللافت في هذا الأمر هو التصريح الأخير لرئيس مجلس الوزراء عندما تحدث عن التشاركية باعتبارها الجيل الثالث من الاقتصاد السوري، فهل يعتبر هذا التوجه شعاراً جديداً للدولة؟ والسؤال هنا هل سيدخل القطاع الخاص في التشاركية على مشاريع من هذا النوع وهو يعلم أنها لن تحقق له أرباحاً كما في المشاريع التجارية والصناعية؟

وأشار سكر في تقديم ورقة عمله إلى أن السؤال عن كون التشاركية ضرورة أم خيار باعتبارها ضرورة أكثر منها خياراً، حيث كانت ضرورة قبل الأزمة والآن أصبحت ضرورة قصوى في ظل ظروف الأزمة، وبات من المفيد الاستفادة من تطور القطاع الخاص تقنياً وإدارياً، وإذا دخل في مشاريع البنية التحتية فسيساهم في تقديم بنية تحتية جيدة، ما يتيح للدولة أن تركز على متطلبات إعادة الإعمار العقاري والاجتماعي والاقتصادي وهو يحتاج إلى جهد مالي وبشري كبير. كما أن التشاركية ستخفف العبء على الموازنة العامة للدولة بعد تدني موارد الدولة فالخزينة لا تملك الأموال الكافية للقيام بمشاريع البنية التحتية بعد الأزمة.

وأوضح سكر أنه أمام الدولة خيارين، فإما الاقتراض من الخارج وإما التشارك مع القطاع الخاص المحلي، وإلا فلن تكون هذه المشاريع قابلة التنفيذ، وسيكون البديل هو عدم تنفيذ هذه المشاريع وزيادة العجز والمديونية ولذلك لا يمكن اعتبار تشاركية مشاريع البنى التحتية بأنها خطأ أحمر، ومن يرها خطأ أحمر فليقدم البديل من التشاركية مع القطاع الخاص أو ليسكت.

> بكداش: التشاركية تعكس نية للخصخصة وستفتح الباب واسعاً لنهب المال العام

وأشار إلى أن التشاركية على أنها خصخصة كون أموال القطاع العام في هذه المشاريع ستعود في النهاية إلى الدولة مع نهاية عقد كل مشروع، وإن كانت بعض المشاريع يمكن أن تتحول إلى خصخصة فيجب أن يكون ذلك بشكل مدروس وشفاف بحيث لا تشغل حيزاً من الكتلة النقدية في ميزانية الدولة، وهو أمر بات واقعياً بعد أن دخلنا السوق الاجتماعية وقبلنا بالقطاع الخاص كشريك في عملية التنمية.

كما أنه من الضروري إيجاد آلية قضائية مستقلة تكون قراراتها حاسمة ومستقلة لحل النزاعات في التشاركية، وقضائنا الحالي غير كاف، إضافة إلى أهمية حماية المال العام من دخول الحيتان على الخط، ولذلك يجب تقوية مؤسسات الدولة وتعريفها على طرح العطاءات بشفافية، لمنع حيتان القطاع الخاص من احتكار هذه المشاريع، وإلا يكن القطاع الخاص المحلي واجهة لشريك أجنبي معه. وخلال النقاشات التي دارت حول ورقة العمل أشار الدكتور منير الحمش إلى أن التشاركية ليست ضرورة ولا خياراً وإنما هي وسيلة للتغيير وإحدى حزم التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وهيمنة رأس المال، ولذلك يجب التشديد على أن تكون مشاريع البنى التحتية خطأً أحمر ممنوع المساس بها.

معتبراً أن القصد من قانون التشاركية هو استهداف البنية التحتية كونها العنوان الرئيسي للاستقلال الاقتصادي ولأنها بقيت كآخر القطاعات التي لم يدخل القطاع الخاص وهي التي تقدم الخدمات للمواطنين من دون مقابل أو بمقابل بسيط وإذا تحولت إلى التشاركية فستصبح تستوفي من محصلي الخدمات مبالغ كبيرة لتغطية التكاليف وتحقيق الأرباح، وقد أشار أحد أعضاء البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أنهم كان لهم يد في وضع بنود قانون التشاركية في سورية.

مضيفاً: إن الحكومات السابقة وضعت يدها على الخدمات العامة لعلمها أنها تمثل السيادة الاقتصادية ولتقديم الخدمات للشعب بشكل متوازن، حيث إن البنية التحتية متعلقة بالأمن القومي ويجب حمايتها ولدينا مثال في شركات البترول الأجنبية التي كانت تنفذ عقود الخدمة في سورية وعند فرض العقوبات الخارجية استجابت لها وتخلت عن قطاع النفط وتسببت بخسائر كبيرة وعرضت الأمن القومي للخطر وانخفض الإنتاج. وإن الأزمة كشفت عن قطاع خاص جديد غير وطني ومستغل وتاجر بالأزمة على حين كان الجيل القديم من القطاع الخاص هو الوطني والملتزم بهموم ومشاكل الوطن، وكان حاكم مصرف لبنان قد تحدث سابقاً عن ١٨ مليار دولار دخلت إلى مصارف لبنان من رجال أعمال سوريين غادروا سورية خلال الأزمة وهو رقم أقل من الحقيقة، ولذلك فهناك مخاوف حقيقية من دخول تجار الأزمة ضمن عقود مشاريع التشاركية.

بدوره رأى الدكتور عمار بكداش أن قانون التشاركية سيسمح للمال الأجنبي بالدخول في مشاريع الدولة وهذه مخاطرة كبيرة وقد يكون المال أجنبي بواجهة المال المحلي، مستغرباً أن تطرح الدولة قطاع البنى التحتية للتشاركية مع القطاع الخاص ونحن في ظل أزمة كبيرة، على حين لدينا تجارب دول كبرى مثل بريطانيا وفرنسا الرأسماليتين فعندما خرجوا من الحرب العالمية الثانية قاموا بتأميم سكك الحديد والمصارف والبنى التحتية ومصانع السيارات الكبيرة والطيران من أجل حماية موارد الدولة رغم أنهم ليسوا بدول اشتراكية ونحن سنقوم بالسماح للقطاع الخاص بالدخول في هذه القطاعات المهمة والإستراتيجية.

لافتاً إلى أن قانون التشاركية يعكس نية للخصخصة، وسيفتح الباب واسعاً لنهب المال العام، والحل البديل بتقوية القطاع العام وإعادة دعمه حيث نملك قطاعاً عاماً ناجحاً ومتطوراً بالمقارنة مع القطاع العام في دول الجوار.

هموم المواطن أمام وزير التجارة الداخلية في مجلس الشعب اليوم

وزير الاتصالات من تحت القبة: حل مشكلة انقطاع الاتصالات قريباً

وزير النقل: بطاقة الطائرة تكلف ٢١ ألفاً بالحد الأدنى وتباع بـ١٤ ألفاً

الوطن

علمت «الوطن» من مصادر مطلعة في مجلس الشعب أنه من المقرر أن يتم اليوم استجواب وزير التجارة الداخلية والتموين حول العديد من القضايا التي تهم المواطن ولا سيما ارتفاع الأسعار الجنوني الذي يعتبر كارثياً.

ولدى الاستفسار من عضو البرلمان شمس الدين شداد عما يجول في خبايا هذا الاستجواب أكد لـ«الوطن» أن وزارة التجارة الداخلية هي الجهة المرتبطة مباشرة بهموم المواطن اليومية المعيشية والخدمية، وما يجري على أرض الواقع يؤكد أن الوزارة بعيدة كلياً عن رفع الأسعار ومراقبتها في الأسواق وواقع توزيع مادة المازوت على المواطنين إضافة إلى حالات الفساد في مختلف مفاصل الوزارة ولاسيما في محطات الوقود والأفران وغيرها من القضايا التي تتعلق بالواقع المعيشي والخدمي للمواطن.

أما خلال جلسة الأمس، فقد ناقش الأعضاء أداء وزارتي النقل والاتصالات والتقانة في ظل الظروف التي تواجهها البلاد وتعرض قطاعي النقل والاتصالات لأضرار كبيرة وخروجهما جزئياً من الخدمة، ولاسيما أن هناك تعطلاً مستمراً في الاتصالات وشبكة الانترنت في مختلف المحافظات ناهيك عن تعطل جزء كبير من الاتصالات في المحافظات الشمالية والشرقية ولاسيما ما يجري في محافظة الحسكة مطالبين بتزويد المدينة بشبكة بديلة مطالبين بإصدار عفو عن فواتير الهاتف الأرضي خلال الأزمة أو تأجيل دفعها على دفعات.

الأهم حسب النواب، هو ارتفاع أجور الاتصالات وما تتضمنه فواتير الهاتف الثابت من رسوم غير واضحة وزيادة مخصصات القنيطرة ببوابات وحل مشكلة المواصلات فيها وحول تمديد العقود مع شركتي الخليوي ودخول مشغل ثالث.

وفي سياق متصل سأل النواب عن موضوع تعمير الطائرات التابعة للمؤسسة السورية للطيران مطالبين الحكومة بإيجاد حل لارتفاع أجور النقل الجوي وزيادة عدد الرحلات. في حين أكد بعضهم على ضرورة تشغيل المطار المدني في حلب.

بدوره تحدث النائب مجيب الدندن عن جدوى الحصة التي ستأخذها شركات التامين الخاصة من رسوم تأمين السيارات وحرمان المؤسسة العامة للتأمين منها وعدم إمكانية توفير نقل الأشخاص والبضائع بين دمشق والقامشلي. وأشار النائب شريف شحادة إلى مدى إمكانية تعمير طائرات مؤسسة الطيران في دول صديقة وتوفير التمويل اللازم لها من خلال البنوك لكون عملية إعادة التشغيل في عائدات جيدة.

> شركة صينية تقدمت لتنفيذ مترو الأنفاق

من جانبه بيّن وزير النقل غزوان خير بك أن مؤسسة الطيران تعمل على إعادة تعمير وإصلاح عدد من الطائرات التي انتهت ساعات تشغيلها أو التي تعرضت لأضرار مختلفة بالتعاون مع عدد من الدول الصديقة إضافة إلى التعاقد على شراء طائرتين أخريين لرفد الأسطول الجوي للمؤسسة وتأمين خدمة النقل بين المحافظات والمحطات الخارجية معرباً عن الاستعداد للتعاون مع أي جهة لإعادة أي جزء من عمل المؤسسة إلى ما كان عليه سابقاً.

وأوضح أن الحد الأدنى لكلفة نقل الراكب على طائرات مؤسسة الطيران هي ٢١ ألف ليرة على حين أن قيمة تذكرة الراكب هي ١٤ ألف ليرة وهذا الفارق تتحمله المؤسسة إضافة إلى حسم ١٥ بالمئة للطلاب على حين أن الوزارة لا تستطيع إجبار شركتي القطاع الخاص تخفيض قيمة تذكرتها لافتاً إلى وجود مشروع قانون لتحرير النقل الجوي أقرّ في مجلس الوزراء إلى جانب عدد من الإجراءات التي اتخذت لتعديل أجور ورواتب موظفي مؤسسة الطيران. وبيّن أن الوزارة تخطط لإقامة مرفأ لإصلاح وتعمير السفن في طرطوس.

وفي شأن مترو الأنفاق بين أن لدى الوزارة دراسة جاهزة للنقل من الضواحي بالسكك الحديدية وهناك شركات تقدمت للمشروع منها صينية ولديها القدرة على تنفيذه، لافتاً إلى أن الوزارة أعدت مشروعاً لنقل البضائع على الطرق والذي يوحد أشكال التعاون مع الجهات الأخرى وينصف العاملين في هذا القطاع. ولفت إلى أهمية المرفأ الجاف الذي يجري العمل على أقامته في حسياء والذي يوفر العديد من الخدمات والمال والجهد ما يمكن الصناعيين في المدينة الصناعية بحسياء من تأمين موادهم واحتياجاتهم من المواد الأولية من خلال التصدير.

بدوره أوضح وزير الاتصالات والتقانة محمد الجلالي أن الشركة السورية للاتصالات تعمل بكل جهدها لتأمين جميع خدمات الهاتف والاتصالات الأرضية والخليوية بالتعاون مع كل الجهات إلى جميع المناطق وضمن الإمكانات والظروف المتاحة. مبيناً أنه تتم إعادة تزويد حلب جزئياً بسعة ١,٥ غيغا في وضع مقبول ضمن ما هو متاح حالياً في حين أن الشركة المنفذة لعقد إيصال الكبل الضوئي إلى حلب تعمل لإنجازه قبل الفترة المحددة بالعقد التي تصل إلى نهاية شهر أيلول من العام الحالي.

وأشار إلى أن الرقابة على المواقع الإلكترونية وغيرها لديها إدارة خاصة بها وليس للوزارة علاقة بهذا الأمر، لافتاً إلى أن الوزارة تعمل على مشروع سيقلع قريباً لتزويد المقاسم بالخلايا الكهروضوئية ما يحل مشكلة انقطاع الاتصالات أثناء انقطاع الكهرباء وبين أن سياسة الوزارة تركز على إعادة البنية التحتية للاتصالات لأي منطقة يتم تحريرها ومنها منطقتا ربيعة وسلمى مبيناً أنه تم تبديل الشبكة الهاتفية أكثر من مرة في منطقة الحسينية بشأن التمديد لعقود شركتي الخليوي أوضح جلالي أن هناك قانون فوض مجلس الوزراء بهذا الأمر وقام المجلس بذلك مؤكداً سعي الوزارة لدخول مشغل ثالث على أن يكون قوياً وقادراً على تقديم خدمات جيدة وبأسعار منافسة.

وزير المالية الدكتور إسماعيل إسماعيل: قطاع التأمين السوري.. سوق صامدة وأمل واعد

المدير العام لهيئة الإشراف على التأمين: لا تعديل على مراسيم التأمين سوى ما تعمل عليه لجنة قانون التأمين

يوم الأحد القادم في ملحق التأمين